

Document:	EB 2008/93/R.9/Rev.1
Agenda:	6(b)(ii)
Date:	25 April 2008
Distribution:	Public
Original:	English

A



تقرير رئيس الصندوق بشأن

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية موريشيوس من أجل

برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24-25 أبريل/نيسان 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

عبلة بن هموش

مديرة البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2226

البريد الإلكتروني: a.benhammouche@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

ii	توصية بالموافقة
iii	خريطة منطقة البرنامج
iv	موجز التمويل
1	أولاً - البرنامج
1	ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج
1	باء - التمويل المقترح
2	جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة
3	دال - الأهداف الإنمائية
4	هاء - التنسيق والمواءمة
4	واو - المكونات وفئات النفقات
5	زاي - الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ والشراكات
6	حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية
6	طاء - إدارة المعرفة والابتكار والتوسع في التطبيق
7	ياء - المخاطر الرئيسية
7	كاف - الاستدامة
7	ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني
8	ثالثاً - التوصية

الملحق

9	الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
---	--

الذيول

الذيول الأول - الوثائق المرجعية الرئيسية
الذيول الثاني - الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية موريشيوس من أجل برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية، على النحو الوارد في الفقرة 36.

خريطة منطقة البرنامج

موريشيوس

برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية

المناطق المحتملة لتدخلات الصندوق



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو السلطات المختصة بها.



خريطة من تجميع الصندوق

جمهورية موريشيوس

برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية

موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية موريشيوس	المقترض:
وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية	الوكالة المنفذة:
17.23 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للبرنامج:
3.45 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 5.60 مليون دولار أمريكي تقريباً)	قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:
0.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.40 مليون دولار أمريكي تقريباً)	قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:
18 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري السنوي كما يحدده الصندوق سنوياً.	شروط قرض الصندوق:
حكومة أستراليا الغربية	الجهات المشاركة في التمويل:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية/برنامج المنح الصغيرة	
1.08 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
منح	شروط التمويل المشترك:
9.22 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقترض:
0.93 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
يخضع للإشراف المباشر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المتعاونة:

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية موريشيوس من أجل برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية

أولاً - البرنامج

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- تمر موريشيوس بمرحلة تعديلات اقتصادية تتعلق بالحد من الوصول التفضيلي إلى الأسواق وارتفاع تكاليف الطاقة التي تفرض تحديات خاصة على فقراء الريف. وتمثلت استجابة الحكومة في تنفيذ برنامج اصلاحات يتضمن إجراءات - مثل برنامج تمكين مناصر للفقراء - مما قد يترتب عليه بعض المخاطر على المجتمعات الريفية الفقيرة. وسعت الحكومة للحصول على مساعدة من شركائها الإنمائيين وطلبت من الصندوق أخذ الدور القيادي في مجال الزراعة والتنمية الريفية وإصلاح السياسات المناصرة للفقراء. وأدخلت وزارة المالية والتنمية الاقتصادية إطار إنفاق متوسط الأمد مرتبط بميزنة مستندة إلى البرامج. وتتطلب هذه الأدوات من وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية، من بين الوزارات الأخرى، صياغة نهج مناصر للفقراء لتوريد الخدمات. وقد تم طلب الدعم من الصندوق لهذه العملية بتركيز خاص على احتياجات صغار الصيادين والمزارعين الذين هم أكثر عرضة لتهديدات عملية الإصلاح الشاملة.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريشيوس قرضاً قيمته 3.45 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 5.60 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط عادية ومنحة قيمتها 0.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.40 مليون دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل برنامج مساندة الحياة الموارد البحرية والزراعية. وستكون مدة القرض 18 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري السنوي الذي يحدده الصندوق سنوياً.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدِّت لجمهورية موريشيوس في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 1 مليون دولار أمريكي على مدى دورة النظام، أو 6 ملايين دولار أمريكي على مدى دورتين فترة الواحدة منها ثلاث سنوات. وسيتم تنفيذ البرنامج على مدى ست سنوات.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

4- يتكامل البرنامج المقترح مع برنامج الإصلاحات في موريشيوس الذي يحصل على الدعم من عدد من شركاء التنمية. وسيتم تنفيذه بشكل كامل من خلال النظم الحكومية بما في ذلك برنامج التمكين المناصر للفقراء.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

5- انخفض النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من 5 - 6 في المائة في التسعينيات إلى 3.0 في المائة في 2004-2005، وارتفعت البطالة إلى حوالي 10 في المائة. ويمثل برنامج الإصلاحات التوجه نحو انضباط مالي أكبر ورفع الدعم وتطبيق الإصلاحات على البيئة التنظيمية. وتشير إسقاطات صندوق النقد الدولي إلى أن برنامج الإصلاح سيساعد على تقليص العجز المالي بحوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى الهدف المرجو البالغ 3 في المائة. ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض العجز في الحساب الجاري من 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5 في المائة خلال السنوات المتبقية من هذا العقد. وبلغ إجمالي الدين الخارجي 14.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2005-2006، بمعدل خدمة تسديد الديون تبلغ 8.2 في المائة من الصادرات. ومن المتوقع أن ينخفض معدل خدمة تسديد الديون إلى 3.5 في المائة بحلول 2009-2010 مما يشير إلى تحسن في القدرة على تحمل الديون.

تدفق الأموال

6- سيتم فتح حساب مصرفي خاص بالدولار الأمريكي، وحساب البرنامج بالعملة المحلية، وحسابات للبرنامج بالعملة المحلية لكل وكالة منفذة. وستقوم حكومة موريشيوس بالتمويل المسبق لجميع أنشطة البرنامج واستخدام أدوات التعقب في نظامها المحاسبي لإعداد بيانات الإنفاق ودعم طلبات السحب.

ترتيبات الإشراف

7- سيقوم الصندوق بالإشراف المباشر على البرنامج.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

8- بما أن حكومة أستراليا الغربية ستشارك في تمويل البرنامج، وستقدم أستراليا المساعدة التقنية الرئيسية، من المقترح وبشكل استثنائي السماح بالتوريد من أستراليا على الرغم من عدم عضويتها في الصندوق. وسينعكس هذا الترتيب في اتفاقية تمويل البرنامج لأنه يعد استثناءً للشروط العامة للصندوق.

التسيير

9- سيتم ضمان مستوى مرتفع من التسيير من خلال استمرار الترتيبات الحالية تحت إطار برنامج التمويل الريفي الذي يدعمه الصندوق. وسيتم تطبيق الإجراءات الإدارية والمالية الصارمة والشفافة. وسيتم الاتفاق على أسلوب إعداد البيانات المالية والتقارير المرحلية مع الصندوق وستتأكد بعثات الإشراف من الالتزام بها. وستخضع البيانات المالية السنوية للبرنامج للمراجعة من قبل مدير مراجعة الحسابات.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

10- تضم المجموعات المستهدفة الرئيسية: (1) جميع فقراء الريف الذين سيستفيدون من جدول أعمال الإصلاحات المناصر للفقراء؛ (2) صغار الصيادين (حوالي 3 800 أسرة)؛ (3) حوالي 25 في المائة من

صغار مزارعي قصب السكر (حوالي 6 500 أسرة)؛ (4) عمال النسيج الريفيين الذين خسروا وظائفهم والشباب والنساء العاطلين عن العمل ومنهم المسجونين (حوالي 4 800 فرد)؛ (5) الأسر المتأثرة بالكوارث الطبيعية أو الجائحات الوبائية مثل مربّي الخنازير البالغ عددهم 500 الذين تأثروا بتفشي الأمراض مؤخراً.

نهج الاستهداف

11- سيشكل الدعم المقدم إلى جدول أعمال الإصلاحات مساهمة رئيسية في السياسات التي تعالج مشاكل الفقر الريفي التي لا تحصى. وفي نهاية الأمر سيستفيد جميع فقراء الريف، ولكن ستكون المداخلات المقدمة أكثر إمكانية للتطبيق على الصيادين ومزارعي قصب السكر والمجموعات النسائية والمجتمعية لا سيما على جزيرة رودريغز. وسيتم تنفيذ جميع المداخلات من خلال الوكالات الحكومية القائمة والتي توصل معظمها إلى تحديد المجموعات الأكثر هشاشة. وستضم استراتيجيات الاستهداف للأنشطة المخصصة لمنطقة محددة: (1) اختيار المناطق التي تحتوي على أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة؛ (2) التركيز على المناطق التي تواجه الأسر فيها خطر الانزلاق إلى الفقر بسبب خسارة العمل و/أو انخفاض الدخل الناتج عن إنتاج السكر أو الصيد؛ (3) المداخلات التي يحتمل أن تثير اهتمام الفقراء وتكون أقل جاذبية لمن هم أحسن حالاً.

المشاركة

12- سيتم تنفيذ دعم البرنامج للتنمية المجتمعية من خلال برنامج التمكين وذلك باستمرار عملية إشراك المجتمع واستشارته التي بدأت تحت إطار برنامج التنوع الريفي. ويهدف برنامج التمكين إلى ضمان المشاركة الواسعة في عملية الإصلاح من خلال زيادة فرص العاطلين عن العمل لإيجاد عمل وتصميم مبادرات خاصة لمساعدة النساء والشباب الوافدين إلى سوق العمل وتقديم المساعدة إلى أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

13- تتمثل غاية البرنامج في دعم جدول أعمال الإصلاحات المناصرة للفقراء ضمن إطار عملية الإصلاح الكلية. وسيتم تحقيقها من خلال ثلاثة أهداف: (1) تسهيل تطوير السياسات والبرامج المناصرة للفقراء في وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية والمجلس الإقليمي في رودريغز ومساعدة الوزارة على الإدارة المستدامة للموارد البحرية؛ (2) تحسين سبل العيش بأسلوب مستدام للمجتمعات الساحلية المهتدة بالاستغلال الجائر للبيئة البحرية؛ (3) مساعدة الأسر الريفية بما في ذلك صغار مزارعي قصب السكر على تنويع مشروعاتهم المولدة للدخل وتحسين احتمالات توظيفهم.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

14- سيعمق البرنامج ارتباط الصندوق بالإصلاحات السياساتية والمؤسسية في مجال الزراعة والفقر الريفي والموارد البحرية من خلال الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة التقنية المتوفرة الآن بموجب برنامج التنويع الريفي الجاري.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

15- يتماشى البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 والذي يركز على المزايا النسبية للصندوق على البعدين السياساتي والمؤسسي للفقر الريفي وهدف تمكين فقراء الريف. ويتواءم كذلك بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتقنيات والخدمات المحسنة، والأسواق الشفافة والتنافسية، والعمليات السياساتية الشفافة، وفرص العمل غير الزراعية وتطوير المشروعات. بالإضافة إلى ذلك، تقود البرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للعام 2005، التي تمت صياغتها بالمشاركة بين الصندوق والحكومة، وهي تهدف إلى مساعدة الأسر الريفية الفقيرة على التواءم مع إعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال تحسين قدراتها على المشاركة في القطاعات الاقتصادية سريعة النمو.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

16- يتماشى البرنامج مع الأولويات الوطنية المنصوص عليها في برنامج الإصلاح والمبادرات المالية والسياساتية والمؤسسية المرتبطة به، ومع الأطر السياساتية القطاعية المختلفة المتعلقة بتربية الأحياء المائية والزراعة.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

17- تم تطوير البرنامج بالتشاور مع جميع الشركاء الفاعلين في موريشيوس. ويتواصل الصندوق مع الجهات المانحة من خلال الممثل المقيم للأمم المتحدة ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

18- للبرنامج ثلاثة مكونات: (1) دعم الإصلاح المناصر للفقراء والتغيير المؤسسي؛ (2) إدارة الموارد البحرية؛ (3) تنويع الدخل الريفية وفرص العمل.

فئات النفقات

19- هنالك سبع فئات للنفقات: (1) منح التنمية المجتمعية (22 في المائة)؛ (2) التدريب والعروض العملية (20 في المائة)؛ (3) المساعدة التقنية (13 في المائة)؛ (4) الأشغال المدنية (11 في المائة)؛

(5) المركبات والمعدات والمواد (8 في المائة)؛ (6) الدراسات (6 في المائة)؛ (7) التكاليف المتكررة (20 في المائة).

زاي - الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

20- سينفذ البرنامج من خلال المؤسسات والبرامج الرئيسية. وستقوم وزارة المالية والتنمية الاقتصادية بتنسيق البرنامج وسينفذه العديد من الوكالات المتمثلة بشكل رئيسي بوزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية والأجهزة المرتبطة بها وبرنامج التمكين. وسيطلب ذلك اختيار فريق التنفيذ من الوزارة سابقة الذكر والذي سيحصل على الدعم من فريق لتيسير العمل ومن توفر المساعدة التقنية الدولية. وسيتم إنشاء فريق صغير ضمن الهيئة الإقليمية في رودريغز.

مسؤوليات التنفيذ

21- ستقوم وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية بتنفيذ المكون الأول بمشاركة جميع الدوائر والأجهزة المرتبطة بها. وستقع مسؤولية تنفيذ المكون الثاني على عاتق قسم الثروة السمكية في الوزارة الذي سيعمل بشكل وثيق مع الهيئة الإقليمية في رودريغز. وستقع مسؤولية تنفيذ المكون الثالث على عاتق قسم الزراعة في الوزارة ووحدة البحوث الزراعية والإرشاد والأجهزة المسؤولة عن اصلاح قطاع السكر. وسيقوم برنامج التمكين بتنفيذ أنشطة التنمية المجتمعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

دور المساعدة التقنية

22- طلبت الحكومة المساعدة التقنية في صياغة استراتيجية القطاع الزراعي المناصرة للفقراء التي ستضمن إصلاح سياسة الثروة السمكية. ويتم استخدام الموارد من برنامج التنويع الريفي لتوفير هذه المساعدة التقنية وتقييم قدرات صندوق التمكين. وسيدعم البرنامج المقترح بعض أنشطة المساعدة التقنية الجارية في هذه المجالات.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

23- سيتم تنفيذ البرنامج بشكل كامل من خلال النظم الحكومية. وقد تعززت القدرة التنفيذية من خلال تشكيل فريق لتطوير البرنامج في البلاد وتجهيز الترتيبات الانتقالية بين برنامج التنويع الريفي والبرنامج المقترح تحت اشراف فريق تيسير العمل. وقد توصل فريق التقدير إلى اتفاق حول عدد من القضايا التي من شأنها تعزيز القدرة على التنفيذ، بما في ذلك استخدام موارد برنامج التنويع الريفي لمعالجة القضايا السياسية والمؤسسية الرئيسية.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتمزم بها

24- يبلغ إجمالي تكاليف البرنامج 17.23 مليون دولار أمريكي لمدة ست سنوات. وسيقدم الصندوق قرصاً بقيمة 5.6 مليون دولار أمريكي بشروط عادية، إضافة إلى منحة بقيمة 0.4 مليون دولار أمريكي. ومن

المتوقع أن تبلغ قيمة المشاركة بالتمويل بحدود 1.08 مليون دولار أمريكي مقدمة من حكومة أستراليا الغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية/برنامج المنح الصغيرة. وسيساهم المستفيدون بحوالي 0.93 مليون دولار أمريكي. وفي حين ستساهم الحكومة بالمبلغ المتبقي وقدره 9.22 مليون دولار أمريكي حيث يأتي جزء من مساهمة الحكومة (حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي) من قرض الصندوق الذي يدعم برنامج التنويع الريفي. وسيشمل إسهام الحكومة ما يعادل 3 ملايين دولار أمريكي لتمويل منح التنمية المجتمعية من خلال برنامج التمكين.

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

25- سيساهم البرنامج بشكل رئيسي في الحد من الفقر الريفي من خلال تقديم الدعم لاستراتيجية جديدة للقطاع الزراعي تضم تحديد الأهداف والمؤشرات المناصرة للفقراء وإحداث تغيير رئيسي في منحنى السياسة المعنية بإدارة الثروة السمكية. وسيكون لهذه المبادرات آثاراً بعيدة المدى بفضل الخدمات الداعمة الأكثر تركيزاً وإدارة الموارد الطبيعية الأكثر استدامة. ومن المتوقع أيضاً أن يكون عدد المستفيدين غير المباشرين كبيراً نتيجة النشاط الاقتصادي المحلي المعزز والوصول إلى المرافق والخدمات المجتمعية.

الجدوى الاقتصادية والمالية

26- سيولد البرنامج العوائد الاقتصادية والمالية من خلال: (1) الإدارة الأكثر استدامة للموارد البحرية؛ (2) تأسيس المشروعات ذات القيمة المرتفعة لتربية الأحياء المائية؛ (3) دعم التنويع بعيداً عن إنتاج السكر في الأراضي الصعبة والهامشية؛ (4) زيادة الإنتاجية وإمكانيات توظيف العمال الذين خسروا وظائفهم وسكان المناطق الريفية الآخرين. وحتى عند وضع القيمة الأدنى المحتملة للفوائد، من المتوقع أن تبقى العوائد الاقتصادية والمالية كبيرة للغاية مما يبرر تكاليف البرنامج.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار والتوسع في التطبيق

ترتيبات إدارة المعرفة

27- ستقود الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي سيدعمها البرنامج إلى تحديث ترتيبات التسيير في قطاعي الزراعة والثروة السمكية بحيث تتحول المؤسسات من مجرد موفر خدمات موجهة للرفاه الاجتماعي إلى جهات مسؤولة عن إدارة المعرفة وميسرة لعملية التغيير.

الابتكارات الإنمائية التي سيشجعها البرنامج

28- من خلال دعمه لعملية الإصلاح السياساتي والمؤسسي، سيساعد الصندوق الحكومة على التوصل إلى تركيز أكثر مناصرة للفقراء وحماية المجموعات الأكثر عرضة للخطر الأمر الذي يعد ضرورياً. وبعد إدخال خطط إدارة الثروة السمكية مثلاً آخر على التغييرات الابتكارية في النهج. وسيتمخض البرنامج

عن توفر لائحة من الخيارات التقنية التي سيكون العديد منها جديداً على جزيرتي موريشيوس ورودرiguez.

نهج توسيع التطبيق

29- ستبدأ جميع المشروعات الجديدة المولدة للدخل بدراسة جدوى وبرامج تجريبية أو توضيحية قبل الانتشار الأوسع لها. وينطبق ذلك بشكل خاص على مشروعات تربية الأحياء البحرية في البحيرات والتي تتمتع بقدرة كبيرة على توسيع نطاق تطبيقها في جميع أنحاء منطقة البحيرات على الجزيرتين.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

30- يتعلق الخطر الرئيسي الذي يواجهه البرنامج في القدرة على إدارة التغيير. ومع مضي الإصلاحات الاقتصادية قدماً قد تظهر مقاومة للتغيير بين موظفي الحكومة وأصحاب الشأن المعنيين بشكل عام. وتقوم عملية الإصلاح باستخدام القطاع العام الذي يعد الأداة التي تدفع التغيير وتتطلب "إجراءات مرافقة" للسماح بتبني نهج تقدمي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون النهج المرن حيوياً للسماح بإجراء التعديلات على طبيعة ومعدل التغيير وذلك تماشياً مع استجابة أصحاب الشأن المعنيين. ولكن من الضروري توفير دعم معتبر للذين لم يستفيدوا من الازدهار الذي سيختبره السياق العام.

التصنيف البيئي

31- استناداً إلى إجراءات التقدير البيئي في الصندوق تم تصنيف البرنامج من الفئة باء لأنه من غير المتوقع أن يكون له أي أثر بيئي سلبي إذا تم تطبيق الإجراءات الوقائية المحددة. وسيتم استخدام التقنيات والممارسات الموثوقة ورصدها بشكل منتظم لضمان معالجة أية آثار بيئية سلبية دونما تأخير.

كاف - الاستدامة

32- سيدعم البرنامج المبادرات التي تعيد تحفيز الاقتصاد في موريشيوس من خلال الحد من الاعتماد على الدولة وتعزيز كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية. وسيؤدي ذلك إلى نشوء بنية مؤسسية أكثر انضباطاً وتركيزاً وبنهاية المطاف أكثر استدامة واستجابة لاحتياجات الفقراء. وسيعتمد جزء كبير من البرنامج أيضاً على الحوافز التجارية لتشجيع التغيير وثبتت الاستدامة.

ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني

33- ستشكل اتفاقية تمويل البرنامج بين جمهورية موريشيوس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق.

34- وجمهورية موريشيوس مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً - التوصية

36- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريشيوس قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (3 450 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 يوليو/تموز 2026 وأن يتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري السنوي الذي يحدده الصندوق سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريشيوس منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (250 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لبنارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 9 أبريل/نيسان 2008)

مكافحة الآفات

1- ستمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

التأمين على موظفي البرنامج

2- ستؤمن الحكومة على موظفي البرنامج الرئيسيين ضد المخاطر الصحية والحوادث إلى المدى الذي يتفق والممارسات المتبعة في الخدمة المدنية الوطنية.

التدليس والفساد

3- ستلتفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج، إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

تقليص الدعم الحكومي

4- ستلتزم الحكومة بتعظيم اللجوء إلى الحد من مدفوعات الدعم الحكومي للدخل، وبخاصة مخصصات الطقس الرديء، كنتيجة للخروج من النظام الحالي، والمعاشات التقاعدية وتجنب أية التزامات جديدة. إضافة إلى ذلك، ومن مستوى خط الأساس الحالي للدعم الحكومي، ستلتزم الحكومة بدعم إدخال وتتبع مستويات معنية من تقليص الدعم الحكومي خلال عمر تنفيذ البرنامج وإبلاغ الصندوق على أساس دوري بالتقدم المحرز بهذا الصدد.

إعادة توزيع الموظفين

5- تؤكد الحكومة دعمها لوزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية والجمعية الإقليمية لرودرغيز في إدخالها لإجراءات مجدية لتقليص الموارد البشرية من الموظفين في خدمة حماية الثروة السمكية المطلوبين حالياً لإدارة برنامج مخصصات الطقس الرديء وإعادة توزيعهم كي يعملوا في تنفيذ الأنشطة المدرجة تحت المكون الفرعي الخاص "بدم جدول أعمال الإصلاحات المناصرة للفقراء في الوزارة" ومكون "إدارة الموارد البحرية" في البرنامج.

التدريب

6- لأن نجاح مداخلات الموارد البحرية يعتمد إلى حد كبير على رفع مستوى قدرات إدارة الثروة السمكية ضمن وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية، تؤكد الحكومة التزامها ببرنامج للتدريب على إدارة الثروة السمكية.

دراسة الأراضي

7- ستقوم الحكومة بتنفيذ استنتاجات دراسة الأراضي التي تم تصورها تحت المكون الفرعي "الإدارة المستدامة للأراضي" وبضمان توفير ما يلزم البرنامج لإعادة التدريب أو/و إعادة توطين مزارعي قصب السكر الفقراء المتضررين.

تنمية المجتمعات المحلية وتزويدها بالتوجيه والإرشاد

8- تؤكد الحكومة التزامها بتنمية المجتمعات المحلية وبالتنفيذ الكامل لجميع مظاهر التوجيه والإرشاد في البرنامج.

الرصد والتقييم

9- تؤكد الحكومة التزامها بتنفيذ نظام رصد مناصر للفقراء يتم تطويره للبرامج الستة لوزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية. وستدخل دراسة خط الأساس، التي ستجرى في السنة الأولى من البرنامج، مؤشرات نواتج مخصصة وملائمة بما في ذلك مؤشرات متوسطة ومؤشرات مناصرة للفقراء. وتوافق الحكومة على تتبع التقدم المحرز باتجاه الإيفاء بهذه النواتج المتفق عليها على أساس منتظم.

التعليق

10- (أ) يحق للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض وحساب المنحة في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

- (1) عندما يقرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة؛
- (2) عندما يتم التنازل عن دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه أو تعليقه أو إنهائه أو تعديله أو تغييره بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ويقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يحتمل أن يكون له، أثر مادي سلبي على البرنامج.
- (3) عندما تقصّر الحكومة عن أداء أي من التعهدات الإضافية المبينة أعلاه، ويستمر هذا التقصير دون إصلاح لمدة ثلاثين (30) يوماً، ويقرر الصندوق أن هذا التقصير كان، أو يُرَجَّحُ أن يكون، له أثر مادي ضار على البرنامج؛
- (4) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، وأخفقت الحكومة في اتخاذ التدابير الملائمة، وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بما يرضي الصندوق؛
- (5) إذا لم يُنفذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً لهذه الاتفاقية.

(ب) وبالرغم مما تقدم، سيعلق الصندوق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض والمنحة إذا لم يتم الانتهاء من إجراء مراجعة الحسابات التي تقتضيها الاتفاقية بالشكل الذي يرتضيه الصندوق في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ الإبلاغ المالي المحدد في الاتفاقية.

الشروط المسبقة للسحب

11- لن تتم أية سحبوات من حسابي القرض والمنحة للنفقات الواردة تحت المكونين الفرعيين "إصلاح سياسة الموارد المائية" و"الأنشطة البديلة المولدة للدخل" (باستثناء المشروعات الريادية لتربية الأحياء المائية في رودريغيز) ما لم تؤكد الحكومة، على النحو الذي يرضيه الصندوق، الإيفاء بجميع نقاط الإطلاق ذات الصلة بتاريخ مثل هذه السحبوات.

الشروط المسبقة للنفاد

12- تصبح هذه الاتفاقية نافذة رهناً بتحقيق الشروط المسبقة التالية:

- (أ) تكون الحكومة قد فتحت الحساب خاص حسب الأصول؛
- (ب) أن تكون الحكومة قد أنشأت اللجنة التوجيهية وفريق وزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية وفريق التيسير وفريق تنسيق برنامج رودريغيز؛
- (ج) أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والتنفيذ المتصلان بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصدق عليهما من قبل جميع الجهات الإدارية والحكومية الضرورية؛
- (د) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأياً قانونياً موثقاً صادراً عن النائب العام فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الاتفاقية على نحو يرضيه الصندوق شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

Country reference documents

Ministry of Agro-Industry and fisheries (2007): "Strategic Options in Crop Diversification and Livestock Sector (2007-2015)".

Ministry of Agro-Industry and Fisheries (2006): "Multi-Annual Adaptation Strategy. Action Plan 2006-2015; Safeguarding the Future through Consensus".

Ministry of Finance and Economic Development (2007): "Budget Speech (2007-2008) Consolidating the Transition and Securing Full Employment".

Ministry of Finance and Economic Development (2007): "Programme – based Budget 2007–2008 to 2009 – 2010 [indicative]".

Economist Intelligence Unit (2007). Mauritius. Country Profile 2007: "The Economist Intelligence Unit, London, UK"

IFAD reference documents

IFAD (2008). Marines and Agricultural Resources Support (MARS) Programme: Appraisal Report and Key Files, International Fund for Agricultural Development, Rome.

IFAD (2007). Marine and Agricultural Resources Support (MARS) Programme: "Consultative Workshop on MARS Programme (4-6 July 2007)."

IFAD (2005). Learning Notes for Investment:

- i. Gender, International Fund for Agricultural Development, Rome
- ii. Community Development Funds, International Fund for Agricultural Development, Rome
- iii. Project Targeting, International Fund for Agricultural Development, Rome
- iv. Monitoring and Evaluation, International Fund for Agricultural Development, Rome.

IFAD (2005). Republic of Mauritius. Country Strategic Opportunities Paper (COSOP), Africa II Division, Programme Management Department, International Fund for Agricultural Development, Rome.

IFAD (2003). Republic of Mauritius. Rural Diversification Programme (RDP): "Mid-Term Review Report, International Fund for Agricultural Development, Rome"

IFAD Strategic Framework (2007-2010)

Logical framework

Narrative Summary	Verifiable Indicators a/	Means of Verification	Assumptions and Risks
Goal/Purpose: Support the design and implementation of the Government's pro-poor reform agenda within the framework of the Mauritius Reform Programme, the MTEF and the PBB approach.	<ul style="list-style-type: none"> Income and living standards of rural households in areas targeted by the six MAIF programmes 	<ul style="list-style-type: none"> GOM Household income and expenditure surveys, baseline studies, programme evaluation. 	<ul style="list-style-type: none"> Reform Programme can be maintained Users of marine resources able to reach agreement on sustainable management Govt. able to enforce regulations on sustainable marine resource management Renewed growth of employment opportunities
Component 1: Pro-poor Reform and Institutional Change			
Objectives: (i) facilitate the development of pro-poor policies and programmes within MAIF and the RRA; and (ii) assist MAIF to manage fish resources in a way which results in sustainable and profitable fisheries	<ul style="list-style-type: none"> Adoption of pro-poor indicators Improved effectiveness and efficiency of service delivery Sustainable fisheries management policy framework developed and implemented Profitability from fishing and proportion of fishers' income derived from fishing 	<ul style="list-style-type: none"> Supervision reports Reports of the Facilitation Team Programme progress reports and M&E AWPBs submitted Fish Catch Assessment Survey (CAS) reports 	<ul style="list-style-type: none"> High quality TA contracted Adequate counterpart funding and staff provided Proactive acceptance of reform measures
Outputs: (i) Support for the pro-poor reform agenda within MAIF and RRA; and (ii) Reform of marine resources policy	<ul style="list-style-type: none"> Reform agenda and PBB mainstreamed Sustainable marine resource management policy developed and adopted 	<ul style="list-style-type: none"> Agricultural and fisheries sector strategy documents and budgets Marine resource policy documents 	<ul style="list-style-type: none"> MAIF and RRA maintain their commitment to pro-poor reform and institutional change Policies mainstreamed and adequately funded
Component 2: Marine Resource Management			
Objective: Sustainably improve the livelihoods of coastal communities threatened by over-exploitation of the marine environment.	<ul style="list-style-type: none"> Income generated from small scale, lagoon-based aquaculture activities in Rodrigues Profitability of fishing and proportion of fishers income derived from fishing 	<ul style="list-style-type: none"> Catch-per-fisherman-day data MAIF annual statistics bulletin Periodic surveys of poverty levels and income of small scale fishers 	<ul style="list-style-type: none"> CAS system is accurate and covers both lagoon and off-lagoon fisheries Collection of information on income and profitability of fishers is carried out regularly
Outputs: (i) Alternative income generating activities; (ii) Capacity building and infrastructure support; (iii) Community development support; and (iv) Technical and vocational training	<ul style="list-style-type: none"> Number of commercially successful aquaculture enterprises established Amount of TA provided, infrastructure developed and number of persons trained Number of community development projects supported Number of people receiving technical and vocational training 	<ul style="list-style-type: none"> Project and GOM reports Empowerment fund records of community development activities supported IVTB records on training delivered Employment and unemployment statistics 	<ul style="list-style-type: none"> Technically and commercially viable aquaculture enterprises will be identified and successfully piloted Recipients of technical and vocational training will be able to find worthwhile employment opportunities
Component 3: Diversification of Rural Incomes and Employment			
Objective: Assist rural households, including smallholder cane planters to diversify their on- and off-farm income-generating enterprises, and improve their prospects for gaining employment.	<ul style="list-style-type: none"> Income generated from intensified and diversified agricultural enterprises Income generated from non-agricultural enterprises and/or sustainable employment Increased household income as result of training 	<ul style="list-style-type: none"> Household income and expenditure surveys, programme M&E system, evaluations Independent assessments and evaluations 	<ul style="list-style-type: none"> Risk of saturating local markets for alternative (non-sugar) agricultural commodities Employment opportunities available Resistance to change addressed and impetus of reform maintained
Outputs: (i) Support for development of the crop and livestock sectors; (ii) Strategic advice and mentoring for farmers; (iii) Sustainable land management; (iv) Community development support; and (v) Technical and vocational training	<ul style="list-style-type: none"> Training facilities upgraded, courses delivered, demonstrations and pilot programmes completed Area of land converted to non-sugar crops Area of marginal land successfully retired Number of community development projects supported Number of people receiving technical and vocational training 	<ul style="list-style-type: none"> Project reports Land use data Empowerment fund records of community development activities supported IVTB records on training delivered Employment and unemployment statistics 	<ul style="list-style-type: none"> Viable alternative crop and livestock enterprises can be tested and demonstrated. Sugar planters will be willing to undertake intensification and diversification. Recipients of technical and vocational training will be able to find worthwhile employment opportunities

